علاقة متوترة بين النقيب والوزير

نقيب أطباء الأسنان لـ«الوطن»: وزير الصحة رفض مقترح استبدال خدمة الريف والسماح للأجنبي من أم سورية التسجيل في النقابة

محمد منار حميجو

يبدو أن الحوار بين نقابة أطباء الأسنان ووزارة الصحة مفقود والخلاف بدأ يظهر بشكل واضح وخصوصاً بعد عقد المؤتمر الأخير للنقابة ورفض وزير الصحة لبعض التوصيات المهمة منها استبدال خدمة الريف بخدمة العلم أو التدريب عند طبيب ذي خبرة ومنها أيضاً رفضه مقترحاً يسمح للأجنبي من أم سورية ولد في سورية وعاش فيها وتخرج في الجامعات السورية التسجيل في النقابة.

نقيب أطباء الأسنان زكريا الباشا أكد أن الوزير رفض هذين المقترحين وكان المبرر أن التوسع يجب يكون أفقياً في طب الأسنان ليخدم كل المناطق السورية، مشيراً إلى أن ذلك صحيح في الحالات الطبيعية لكن في الوقت الراهن هناك نسبة كبيرة من الريف إما مدمرة أو غير مأهولة بالسكان وبالتالي فإن الطبيب يجد صعوبة في هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، لفت الباشا إلى أن مقترح استبدال خدمة الريف تمت دراسته بشكل جيد قبل طرحه في المؤتمر العام، موضحاً أنه لا يمكن أن يتعلم طبيب الأسنان ما لم يتدرب سريراً، متسائلاً أين سوف يخدم الطبيب الذي تخرج حديثاً في حال لم يجد ريفاً يخدم فيه وخصوصاً أن نسبة لا بأس بها من الريف إما غير مأهولة بسكانه وإما أن جزءاً منه خارج سيطرة الدولة.

ورأى النقيب أنه لو أن الوزير جلس مع أعضاء النقابة وسمع وجهة نظرهم حول موضوع خدمة الريف لكانت الأمور اختلفت، كاشفاً أن النقابة وجهت العديد من الكتب على مدار الأشهر السبعة الماضية لتفعيل اللجان المشتركة بين الوزارة والنقابة حتى يتم اجتماع اللجان المشتركة على الرغم أن النقابة تطالب بتفعيل هذه اللجان منذ سبعة أشهر إلا أن الوزارة لا تجيب عن ذلك، مؤكداً أن هناك كتباً موثقة تم إرسالها إلى الوزارة ولم يأت حتى الآن ردود عليها.

وأشار إلى أن قرارات مؤتمر النقابة لم تخالف الأنظمة والقوانين وبالتالي فإنه لا يجب رفضها من وزير الصحة بل التصديق عليها وإعطاؤها قوة التنفيذ، مشيراً إلى أن النقابة دائماً تدعو إلى الحوار والتشاركية مع الوزارة.

واعتبر الباشا أن زيادة التعرفة هو أمر ضروري لأن التعرفة الحالية صادرة منذ عام ٢٠١٣ والظروف في ذلك الوقت اختلفت عن الحالية من جهة ارتفاع أسعار المواد الطبية وبالتالي فإنه لا يمكن إلزام الطبيب بالتعرفة الحالية في ظل ارتفاع أسعار المواد الطبية السنية، ضارباً مثلاً أن التعويض الكامل في عام ٢٠١٣ كانت تكلفته وفق تعرفة الوزارة ٣٩٠٠ ليرة في حين حالياً تكاليف المخابر تتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف ليرة.

وشدد على ضرورة تفعيل اللجان المشتركة حتى يكون هناك رفع منطقي للتعرفة الطبية وألا يكون هناك غبن في هذا الموضوع.

وبيّن الباشا أن النقابة هي أعلم بالأوجاع التي يعانيها طبيب الأسنان والمشاكل التي تواجهه وبالتالي لابد من تفعيل للجان المشتركة بين الوزارة والنقابات الطبية «الأسنان والأطباء والصيدلة» كما أن هذه النقابات هي أجنحة الوزارة، معتبراً أن تفعيل هذه اللجان يؤدي إلى التشاركية.

وتوخياً للموضوعية، والمهنية، حاولنا التواصل مع وزير الصحة حسن الغباش لسماع وجهة نظره حول هذا الموضوع إلا أنه لم يجب على هاتفه.

وكان عضو مجلس الشعب صفوان قربي، وعضو مجلس نقابة أطباء الأسنان السوريين نشر مداخلة له عبر صفحته الخاصة فيسبوك كان ألقاها تحت قبة المجلس منذ أشهر وصف فيها خيرة وزير الصحة بالمتواضعة جداً وأن المنطق غائب عن فريق عمله وأن هناك شكاً وعدم ثقة بين أعضاء الصف الأول في الوزارة وأن الحوار غائب بين الوزارة وكل مديريات الصحة ومديري المشافي الكبرى.

واعتبر قربي أن الحوار والتعاون بين الوزارة والنقابة أقرب إلى الصفر علماً أن النقابات الأربع هي جهات ناصحة ومساعدة وليست خصماً أو منافساً، مشيراً إلى أن النقابات الأربع لم تجتمع حتى الآن مع الوزير من خلال اللجنة المشتركة رغم الإصرار على ذلك منذ شهور طويلة والمتابعة الشفهية والخطية.

> رفض مقابلتنا ولم يجب على كتبنا

لأطباء الأسنان حتى يتم اجتماع اللجان المشتركة على الرغم أن النقابة تطالب بتفعيل هذه اللجان منذ سبعة أشهر إلا أن الوزارة لا تجيب عن ذلك، مؤكداً أن هناك كتباً موثقة تم إرسالها إلى الوزارة ولم يأت حتى الآن ردود عليها.

وأشار إلى أن قرارات مؤتمر النقابة لم تخالف الأنظمة والقوانين وبالتالي فإنه لا يجب رفضها من وزير الصحة بل التصديق عليها وإعطاؤها قوة التنفيذ، مشيراً إلى أن النقابة دائماً تدعو إلى الحوار والتشاركية مع الوزارة.

واعتبر الباشا أن زيادة التعرفة هو أمر ضروري لأن التعرفة الحالية صادرة منذ عام ٢٠١٣ والظروف في ذلك الوقت اختلفت عن الحالية من جهة ارتفاع أسعار المواد الطبية وبالتالي فإنه لا يمكن إلزام الطبيب بالتعرفة الحالية في ظل ارتفاع أسعار المواد الطبية السنية، ضارباً مثلاً أن التعويض الكامل في عام ٢٠١٣ كانت تكلفته وفق تعرفة الوزارة ٣٩٠٠ ليرة في حين حالياً تكاليف المخابر تتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف ليرة.

وشدد على ضرورة تفعيل اللجان المشتركة حتى يكون هناك رفع منطقي للتعرفة الطبية وألا يكون هناك غبن في هذا الموضوع.

وبيّن الباشا أن النقابة هي أعلم بالأوجاع التي يعانيها طبيب الأسنان والمشاكل التي تواجهه وبالتالي لابد من تفعيل للجان المشتركة بين الوزارة والنقابات الطبية «الأسنان والأطباء والصيدلة» كما أن هذه النقابات هي أجنحة الوزارة، معتبراً أن تفعيل هذه اللجان يؤدي إلى التشاركية.

وتوخياً للموضوعية، والمهنية، حاولنا التواصل مع وزير الصحة حسن الغباش لسماع وجهة نظره حول هذا الموضوع إلا أنه لم يجب على هاتفه.

وكان عضو مجلس الشعب صفوان قربي، وعضو مجلس نقابة أطباء الأسنان السوريين نشر مداخلة له عبر صفحته الخاصة فيسبوك كان ألقاها تحت قبة المجلس منذ أشهر وصف فيها خيرة وزير الصحة بالمتواضعة جداً وأن المنطق غائب عن فريق عمله وأن هناك شكاً وعدم ثقة بين أعضاء الصف الأول في الوزارة وأن الحوار غائب بين الوزارة وكل مديريات الصحة ومديري المشافي الكبرى.

واعتبر قربي أن الحوار والتعاون بين الوزارة والنقابة أقرب إلى الصفر علماً أن النقابات الأربع هي جهات ناصحة ومساعدة وليست خصماً أو منافساً، مشيراً إلى أن النقابات الأربع لم تجتمع حتى الآن مع الوزير من خلال اللجنة المشتركة رغم الإصرار على ذلك منذ شهور طويلة والمتابعة الشفهية والخطية.

تأخر في إصدار النتائج الامتحانية بالجامعات.. والمبررات نفسها!

البحري لـ«الوطن»: لجنة للنظر في اعتراض الطلاب على نتائج مقرراتهم

فادي بك الشريف

تأخر واضح في إصدار نتائج المقررات الامتحانية في العديد من كليات جامعات القطر لأسباب ومبررات رسمية باتت معروفة ومكررة كل فصل امتحاني وسط تفاوت بين الجامعات والكليات نفسها في مدى الالتزام بالمواعيد المحددة، الأمر الذي يعوق معرفة وضع الطالب للامتحان بشكل جيد وخاصة المتقدمين للدورة التكميلية لسنوات التخرج.

وعطفاً على ذلك باتت مسألة التأخر في صدور النتائج معضلة وعقبة حقيقية لم تستطع «التعليم العالي» إيجاد حلول منصفة لها، على الرغم من الإجراءات والتوجيهات المستمرة من إدارات الكليات والوعود كل فصل دراسي بآليات جديدة لحل جذري لمشكلة ترافق الطالب الجامعي كل فصل امتحاني، في ظل التأكيد على اعتماد التعليم العالي لمعايير ونظام تقويم واضح يحدد مواعيد لإصدار النتائج وكل ما يرتبط بالعملية الامتحانية التدريسية، ويفرض إجراءات بحق غير الملتزمين.

المبررات التي رصدتها «الوطن» حسب التواصل مع عدد من المعنيين في الجامعات، تعود للأعداد الكبير جداً في العديد من الكليات النظرية وخاصة الآداب والحقوق، إضافة إلى النقص الواضح بأعداد الكادر التدريسي والموظفين مقارنة مع العدد الكبير للطلبة، حتى بتنا نشهد أستاذاً واحداً لعدد من المقررات في مختلف مراحل الدراسة أو عدة أساتذة لمقرر وحيد!

ناهيك عن المبررات التي تعود لضخامة بعض المقررات الامتحانية التي تتطلب الوقت الكافي من أستاذ المقرر لإصدارها، من دون أن يغيب عنا التزام عدد قليل من الكليات في إصدار النتائج، لكن هذا يشمل فقط الكليات التي تضم أعداداً قليلة من الطلاب، كما تشمل المقررات المؤتمتة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب صبحي البحري أنه يتم بشكل دوري التشديد على الكليات بتسريع إصدار النتائج، على ألا يكون ذلك على حساب دقة التصحيح بالنسبة للمقررات.

وقال: موضوع صدور النتائج متفاوت بين الكليات، علماً أن بعضها أنهى إصدار نتائج جميع المقررات في الكليات الطبية على سبيل المقال، مضيفاً: هذا يشمل المواد المؤتمتة وبعض الكليات التي لا تضم أعداداً كبيرة من الطلبة.

ونوه البحري بوجود كليات أنجزت ٩٠ بالمئة من إصدار النتائج وخاصة كلية الحقوق رغم عدد الطلاب الكبير فيها إلا أن الأمر يختلف بين المقررات التقليدية والمؤتمتة، وتابع: التأخر يشمل فقط المقررات التقليدية باعتبارها تضم أعداداً كبيرة من الطلاب وبحاجة لوقت كاف مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وقوع أي أخطاء، نافياً وجود أي تقصير من الأساتذة فيما يخص البطء بإصدار النتائج.

وفيما يخص نتائج الاعتراض على المقررات الامتحانية، أكد نائب رئيس الجامعة بأن جميع الاعتراضات على المواد ينظر إليها بكل دقة وشفافية واهتمام لإنصاف الطلبة، وخاصة أن هناك لجنة مشكلة للنظر في كل الاعتراضات الطلابية.

ويشار إلى أن «الوطن» نقلت مناشدات الطلبة للتعليم العالي بوجود تأخر في إصدار النتائج مع اقتراب موعد الدورة التكميلية لسنوات التخرج، الأمر الذي استجابت له الوزارة بأن أصدر الوزير بسام إبراهيم قراراً بتأجيل مواعيد بدء الامتحان في الجامعات إلى ١٩ الشهر الجاري بدلاً من الـ١٢ من الشهر.

> «المؤتمتة» تصدر قبل «التقليدية» ولا تقصير من الأساتذة

مقبرة «نموذجية» في عدرا.. و٨٥٠٠ قبر جديد والتعاقد على ٦ آلاف أخرى في (نجها)

مدير مكتب دفن الموتى لـ«الوطن»: ٣٠ مقبرة في العاصمة فيها أكثر من ١٥٠ ألف قبر

فادي بك الشريف

اطلع محافظ دمشق عادل العلبي أمس يرافقه المديرون المعنيون بالمحافظة على الأعمال المنجزة لمقبرة عدرا التي تنفذها مؤسسة الإسكان العسكرية.

واستمع العلبي من المعنيين عن نسب تنفيذ المقبرة، إضافة لعملية تنفيذ السور الخارجي والبنى التحتية من أرصفة وطرقات وخزانات مياه أرضية وغرف إدارة وخدمة وغرفة مغسل أموات ومظلة انتظار كما سيتم لاحقاً تنفيذ أعمال الكهرباء والمياه.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف مدير مكتب دفن الموتى في المحافظة فراس إبراهيم أن ٤ آلاف قبر في مقبرة عدرا جاهزة، مبيناً أن ٤٥٠٠ قبر أخرى قيد الإنجاز، وخاصة أن المقبرة تضم ١٢ ألف قبر، مبيناً أن نسب الإنجاز ٥٠ بالمئة وذلك من أصل العدد الكلي للمقابر.

وأكد إبراهيم أن المقبرة نموذجية مجهزة بمختلف المستلزمات والتجهيزات، مبيناً وجود عدد من القبور الجاهزة للدفن خلال الفترة القريبة القادمة، وتنطبق عليها مختلف الإجراءات كما هو الحال بالنسبة لمقبرة (نجها).

وقال مدير مكتب دفن الموتى: سيتم توقيع عقد مع إحدى شركات القطاع العام، لتجهيز ٤ آلاف قبر أخرى في عدرا وذلك لتخديم الجهة الشرقية من محافظة دمشق، ولحظ وجود إمكانية أكبر للدفن، على أن تكون في الخدمة خلال الفترة القادمة، والأمر مرتبط بسرعة الإنجاز ويرتبط بالعقود ورصد الميزانية والتنفيذ.

وبيّن مدير مكتب دفن الموتى أن عدد المقابر الإجمالي ٢٦ ألف قبر، مضيفاً: يأتي ذلك بالتوازي مع زيادة عددهم في المحافظة، مشيراً إلى تلافي نسبة كبيرة من مشاكل توزيع القبر، ما يوفر عليهم جهداً ووقتاً إضافة لضمان وصول الخبر إلى المواطن بشكل جيد، مؤكداً تلافي أي مشاكل قد تظهر لمعالجتها بتوطين المعتمد عند أقرب قبر إليه.

من جهة ثانية، أشار إلياس إلى البدء في صيانة ومد خطوط جديدة لعدد من الآفران العامة، ما سيساهم في تحسين الجودة بشكل كبير، ومنها أفران دمسرخو وبسنادا الآلي.

وأوضح نائب مدير المخابز أنه يتم حالياً استبدال خطي إنتاج قديمين في فرن دمسرخو الآلي الذي يعمل بنظام الإدارة بآخرين جديدين، مبيناً أن استبدال الخطين يتم بشكل كامل ودعم الخط الثالث الموجود في الفرن بقطع الغيار من الخطين القديمين ليكون الفرن بخطوطه الإنتاجية الثلاثة جاهزاً بنسبة ١٠٠ بالمئة. وأضاف إنه في الوقت نفسه يتم تركيب خط إضافي في فرن بسنادا الآلي في غير المدافن الصغيرة، مبيناً أن عدد القبور يصل إلى نحو ١٥٠ ألف قبر، علما أنه يمكن الدفن في طابقين أو ٣ طوابق وذلك يعود للمساحة الجانبية.

كما قال إبراهيم: نحن في طور التعاقد على ٦ آلاف قبر جديد في (نجها)، مبيناً وجود نحو ٢٠ ألف قبر في المقبرة، ليصبح الرقم الإجمالي ٢٦ ألف قبر، مضيفاً: يأتي ذلك ضمن توجه المحافظة لتأمين مقابر جديدة، علما أن الأجور شبه مجانية وذلك ضمن اهتمام المحافظ، خدمةً للمواطن مع تحمل مكتب الدفن ٦٠ بالمئة من الرسوم.

وحسب إبراهيم، لا يوجد أي متاجرة في المقابر وخاصة في ظل عدم وجود البيع بالنسبة للمحافظة، ويمكن التنازل فقط عن طريق حكم المحكمة، ويأتي جاهزاً للمحافظة من دون أي تدخل، مضيفاً: قد يتم البيع بين المواطنين أنفسهم خارج إطار المحافظة، علما أنه ليس هناك أي بيع للقبر أو تأجيره، وإنما يوجد تنازل عن استحقاق الدفن أو الاستضافة، وهو متاح حالياً للأقارب فقط.

هذا وفيما يخص حالات الوفاة، أكد إبراهيم أن وسطي حالات الوفاة التي تسجلها العاصمة يومياً يصل إلى ٢٥ حالة، مضيفاً إنها نسبة طبيعية، كما يتخلل ذلك ورود حالة كل عدة أيام مصابة بـ(كورونا) أو مشتبه في إصاباتها بالفيروس.

المحافظة أكدت سابقاً وجود دراسة بالسماح بالتنازل أو الاستضافة لغير القريب وفق شروط موضوعة ومناسبة للمواطن يمنع أي متاجرة بالقبور، وخاصة أن هذا الإجراء يسهم في تخفيف العبء عن المواطنين.

وحول هذا الموضوع أكد إبراهيم أن الدراسة لم تكتمل بعد ولا يوجد أي جديد حول هذا الموضوع.

وكان أوضح مدير مكتب دفن الموتى أن الوضع في المكتب طبيعي ولا يوجد أي ازدحامات، علماً أنه يتم إنجاز معاملة الدفن في زمن قياسي يصل إلى ربع ساعة كحد أقصى من دون أي عرقلة على الإطلاق بعد إنجاز المعاملة بشكل كامل، منوهاً بتوجيهات محافظ دمشق لخدمة المواطن بالشكل الأمثل وتقديم كل التسهيلات اللازمة.

> • معدل الوفيات بدمشق «طبيعي جداً» حتى مع كورونا ٢٥ حالة يومياً
> • لا بيع أو تأجير للقبور والتنازل متاح فقط للأقارب

مواطنون من اللاذقية «ملّوا» شكاوى رداءة الخبز

تبرير المخابز: خبزنا جيد.. المشكلة في سيارات المعتمدين للنقل

اللاذقية - عبير سمير محمود

«ملّينا من الشكاوى اللي بلا فائدة»، عبارة رددها عدد من المواطنين في اللاذقية عند سؤالهم عن سبب عدم تقديم شكاوى حول رداءة رغيف الخبز في عدد من المناطق بالمحافظة وريفها، مشيرين إلى أن معظم الخبز غير صالح للأكل وخاصة في الأفران الحكومية والذي يباع في الأكشاك ولدى المعتمدين.

بالعودة إلى نائب مدير مخابز اللاذقية جورج إلياس أكد لـ«الوطن»، أن العمل مستمر لتحسين جودة الرغيف في جميع الأفران ولا تساهل أبداً في موضوع مواصفات الرغيف سواء النوعية أم القطر أو الوزن، معتبراً أن لا مشاكل في إنتاج الخبز وإنما بطريقة نقله إلى المواطن.

وأضاف إلياس: إن وضع الخبز من أرض المخبز جيد وجودته ممتازة، إلا أن أمور النقل وتأخر وصوله للمواطن يؤثر على الجودة وهذا ما يتم العمل عليه ليصل إلى المواطن بأفضل طريقة ممكنة عبر وضع شروط وزارية لآلية نقل المعتمدين لمادة من الأفران.

وتابع بالقول: إن كل معتمد لا تتوفر لديه شروط النقل وخاصة وجود صناديق بلاستيكية لن يتم إعطاؤه الخبز ضمن الإجراءات الصارمة لضمان جودة الرغيف، ومنهم من كان يتذرع بعدم وجود صناديق أو نقص البنزين وأن النقلات بعيدة ويأتي بعد استلام أول دفعة من مخصصاته إلى الفرن مرة أخرى ويكون قد وضع الدفعة الأولى بمكان قريب ليوفر وقته ويطلب دفعة جديدة، وهذا الأمر تم اكتشافه ومعالجته بمنع إعطاء المعتمد في حال كان طلب الاستجرار قصير مقارنة بموقعه، وتقديم شكاوى للجهات المعنية بعد التأكد من هذه الألاعيب لكسب الوقت.

وذكر إلياس أن للمخابز دوراً رقابياً ضمن حرم المخبز فقط، وما يفعله المعتمد خارج الحرم لا سلطة لنا عليه، وهنا عندما يتم ضبط أي تلاعب من المعتمد بعملية النقل يتم الإبلاغ عنه للجهات المعنية.

ولفت إلى توطين المعتمدين بالتوازي مع زيادة عددهم في المحافظة، مشيراً إلى تلافي نسبة كبيرة من مشاكل توزيع الفرن، ما يوفر عليهم جهداً ووقتاً إضافة لضمان وصول الخبز إلى المواطن بشكل جيد، مؤكداً تلافي أي مشاكل قد تظهر لمعالجتها بتوطين المعتمد عند أقرب فرن إليه.

من جهة ثانية، أشار إلياس إلى البدء في صيانة ومد خطوط جديدة لعدد من الآفران العامة، ما سيساهم في تحسين الجودة بشكل كبير، ومنها أفران دمسرخو وبسنادا الآلي.

وأوضح نائب مدير المخابز أنه يتم حالياً استبدال خطي إنتاج قديمين في فرن دمسرخو الآلي الذي يعمل بنظام الإدارة بآخرين جديدين، مبيناً أن استبدال الخطين يتم بشكل كامل ودعم الخط الثالث الموجود في الفرن بقطع الغيار من الخطين القديمين ليكون الفرن بخطوطه الإنتاجية الثلاثة جاهزاً بنسبة ١٠٠ بالمئة. وأضاف إنه في الوقت نفسه يتم تركيب خط إضافي في فرن بسنادا الآلي في حي جب حسن، مبيناً أن الفرن كان يعمل بخط إنتاج واحد وفق نظام الإشراف.

ورأى الياس أن صيانة وتركيب خطوط إنتاج جديدة سيساهم فعلياً في تحسين نوعية الخبز المنتج في أفران الدولة بشكل كبير، منوهاً بأن آخر عمرة لأفران الدولة في المحافظة كانت عام ٢٠٠٠ أي قبل ٢١ سنة إضافة لعمل هذه الخطوط لمدد تصل إلى ٢٤ ساعة في بعض الأحيان خاصة مع تطبيق توطين الخبز وعمل أفران الدولة على تغطية حاجة بعض المناطق التي يتعطل فيها فرن خاص أو يتوقف عن العمل، ما يستدعي تعاون المخابز والتموين لتغطية حاجة المواطنين في المناطق التي يتوقف فيها عمل أي مخبز لأي سبب كان.

ولفت إلى وجود ٨ مخابز عامة في المدينة و١١ مخبزاً في الريف، مضيفاً إنه يتم العمل على تجهيز فرن جديد في عين التينة، وفيه تم تجهيز بيت النار بنسبة ٦٠ بالمئة وأدوات أخرى كالقطاعة والفتاحة والمولدة، بانتظار توريد باقي القطع من الإدارة ليدخل الخدمة قريباً.

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف لـ«الوطن»، أن عمليات المتابعة والرقابة مستمرة على جميع الأفران سواء خاصة أم عامة في الريف والمدينة.

وأضاف يوسف: إن عناصر التموين موزعون على كامل قطاعات المحافظة لمتابعة عمل المخابز ورصد أي فرن مخالف لمعاقبته وفق القانون، واعتبر أن الأمور نحو الأفضل وهناك تحسن ملحوظ في جودة الخبز في أفران اللاذقية خلال اليومين الماضيين، مشيراً إلى المراقبة الشديدة لمنع أي تلاعب بالجودة والمواصفات بشكل عام.

وأشار إلى زيادة أعداد المعتمدين بهدف وصول المادة بشكل أفضل، لافتاً إلى زيادة نحو ١٠٠ معتمد في الفترة الأخيرة ما يسهم في تخفيف الازدحام عن الأكشاك بوجود معتمد في كل حي تقريباً.